الفصل الأول

"مفهوم وتطور معاني الليبرالية"

▪ تمهيد حول مفهوم الليبرالية

يعرف لالاند الليبرالية بقوله أنها:

"مذهب سياسي يقر باستقلال السلطة التشريعية والسلطة القضائية بقدر المستطاع عن السلطة التنفيذية وإعطاء أكبر ضمان ممكن للمواطنين ضد تعسف الحكومة"[1].

وهي "مذهب سياسي فلسفي لايكون فيه الإجماع شرطا ضروريا للتنظيم الاجتماعي الجيد بل يعطي حرية التفكير لكل المواطنين، ومذهب اقتصادي يبعد تدخل الدولة عن الوظيفة الصناعية والتجارية وعن العلاقات الاقتصادية الموجودة بين الأفراد والطبقات والأمم، ويصف هذه الأخيرة بأنها (ليبرالية اقتصادية) فهي عكس الاشتراكية الأممية التي تربط هذه الوظائف كلها بسلطة الدولة.

كما يشير لالاند إلى أن انتشار هذا المصطلح يرجع إلى تكوين حزب سياسي في إسبانيا سنة (١٨١٠) سمي بالحزب الليبرالي سرعان ما شاع استخدامه في أوربا قصد به في ذلك الوقت حرية الفكر، والتجارة والملكية الخاصة، وعليه أطلق وصف الدولة الليبرالية على التنظيم السياسي الذي يتبنى هذه المبادئ ويسير على هديها.

كما تعرف بأنها:"اتجاه نحو التسامح واحترام إرادة الغير واستقلاله سياسيا: هي مذهب يؤيد حرية الارادة وحرية الضمير ويدعو إلى تحرير الفرد والمجتمع من القيود الداخلية والخارجية إيمانا منه بأن العقل البشري

---

(١). André Lalande: vocabulaire technique et critique de la philosophie, presses universitaires de France, paris, 18e édition, 1996,(p,p) (557,558).

ذو قدرة مطلقة وأن في الإنسان غرائز فطرية صالحة توجهه نحو الخير، وعلى هذا ينبغي أن يتصرف في طلاقة دون أن تتعدى السلطة الحاكمة على حريته، حرية اقتصادية: تنادي بحرية الإنتاج والتبادل وتدعو إلي عدم تدخل الدولة في الشؤون الاقتصادية"[1].

فالليبرالية اتجاه يشّدد على الحرية واحترام الإرادات ويرفض بذلك أية قيود قد تمارس على الأفراد فتحد من قيمة مبادراتهم ليبقى الإنسان هذا الكائن العاقل سيد نفسه لا غير، فمن الناحية السياسية رفضت أية وصاية على دور الفرد لأنه يملك غرائز توجهه إلى الخير ومن الناحية الاقتصادية رفض أي دور للدولة أمام قوانين ثابتة مصدرها الطبيعة. لذلك نفهم أن تصور الليبرالية يقترن بفكرة الحرية التي أشتق اسمه منها "وهي مجموعة من الأفكار والقيم تدور حول الفرد وحريته وقد أسهم مفكرون عديدون في صياغتها نهلوا من مصادر فكرية وبيئات متباينة"[2].

فهي كلمة ــ كما نرى ــ يصعب حصرها في حقبة زمنية، أو في تيار، أو في نظرية. لذلك فأي معالجة خاصة ستجعل الباحث عاجزا عن الإحاطة بكل أبعادها: من البعد الأخلاقي إلى السياسي إلى الاقتصادي وتاريخيا لم تعرف البشرية دولة خاصة اسمها الدولة الليبرالية، بل دولا تتمايز فيما بينها وتتعارض. ومع ذلك يمكننا

---

(١). إبراهيم مذكور: معجم العلوم الاجتماعية، الهيئة المصرية العامة، ١٩٧٥، د. ط صـ ٤٩٨، ٤٩٩.

(٢). ألكسندر غطاس: أسس التنظيم السياسي في الدولة الاشتراكية، القاهرة، مصر، ١٩٧٢، د، ط، ص ٤٢.

إيجاد قاعدة نظرية ومادية مشتركة تمثل جوهر ما يمكن أن نسميه النظرية الليبرالية.

أولا: بروز فكرة الليبرالية

إن معنى الحرية لا يتحدد إلا في ضوء السلطة، ومن هنا علينا أن ندرس هذه السلطة التي تضمن الحرية في المجتمع، فقد برزت كإشكالية في أوروبا أساسا من خلال الصراع الذي قام بين السلطة الدينية والسلطة الدنيوية والذي انتهى بانتصار هذه الأخيرة نتيجة لثورة التغيير في المجتمع الأوربي، والتي تركزت حول تمجيد الفرد والعقل والحرية.

إن هذه المعاني الجديدة قد ولدت كرد فعل على عدة قوى خضعت لها أوروبا وقتا طويلا، زادها دفعا تلك الإنجازات الرائعة التي حققها الإنسان على الصعيد المادي من اختراعات وتقدم في أساليب الإنتاج.

فمنذ بداية القرن (١٥) اتسعت التجارة ونمت المدن بسبب كشف طرق بحرية جديدة واكتشاف العالم الجديد أنتج بدوره اتساعا في نطاق التجارة الدولية وولادة مدن غنية خاصة في غرب أوروبا اشتغلت بالتجارة مع العالم الجديد، ومع مرور الوقت وتنامي مصالح هذه المدن أظهر سكانها انقلابا شديدا على النظام الإقطاعي الزراعي الذي كان يحكم الاقتصاد الأوربي لأنه عرقل تجارتهم الدولية بمافيه من قوانين تعسفية لا تخدم سوى مصالح الإقطاعيين، ونتيجة لهذا أخذت تلك المدن تسعى إلى تحقيق استقلالها عن السلطة المركزية للكنيسة الكاثوليكية لاتساع رقعة التنافس بين النبلاء الإقطاعيين واشتداده.

أما في باقي أوروبا فقد عمل سكان المدن على توحيد النظام السياسي للدولة فوقفوا إلى جانب الملك في محاولة لإضعاف طبقة النبلاء والقضاء على امتيازاتهم وبذلك مهدوا للملك طريق تحقيق الوحدة القومية والسياسية في المجتمع المبنية على تغييب دور الفرد أمام السلطة الوراثية للإقطاع، فتغير النظام الزراعي ومعه قيمة الإقطاع بما يتضمنه من التزامات في أوروبا كلها، وأدى هذا إلى تغير في السلم الطبقي قامت على إثره الطبقات الدنيا بالعمل على تحقيق حريتها فتراجعت العلاقات الاجتماعية القديمة.

بالموازاة مع هذه العوامل المؤثرة على الصعيدين التاريخي والاقتصادي نجد عوامل أخرى ذات طبيعة سياسية، فإذا كانت الكنيسة قد سيطرت في العصور الوسطى بصفة مطلقة وسيطرت معها فكرة الوحدة على عقول الناس فاعتقدوا أنه من الواجب أن تكون لأوروبا المسيحية حكومة واحدة وكنيسة واحدة يعيش فيها الناس في مجتمع دولي يجمع بين النظام المدني والمسيحي، فيكون الله المصدر الأسمى لكل السلطات "الملك يمثل الله على الأرض وهو المنفذ للإرادة الإلهية بين رعاياه"[1]. فالحق الإلهي في ممارسة الحكم كان المصدر الأساسي لشرعية الملوك في الغرب وبالتالي مصدر الكثير من المشاكل أيضا بين الملوك من جهة والبابوية من جهة أخرى على اعتبار أن الأولى تمثل السلطة الزمنية و الثانية تمثل السلطة الروحية. ومع انقسام الكنيسة الموحدة (ابتداء من القرن ١١) تسابق كل بابا إلى منح الملوك مزيدا من

---

(١). جورج زيناتي: رحلات داخل الفلسفة الغربية، دار المنتخب العربي، بيروت، لبنان (د، ط)، ١٩٩٣، ص١٣٢.

الامتيازات السياسية ليضمن استمرار ولائهم له، فانقسمت السلطة بين الطرفين واحتاجت الكنيسة إلى مصاريف أكبر لدعم وجودها على حساب الشعب فعمت موجة تذمر ضد رجال الدين أفضت إلى نزعات تصحيحية طالبت بمنح المزيد من الإيجابية لدور الفرد الذي ألغته الكنيسة "لم تحترم الكنيسة ملكات الإنسان التي يعد العقل أهمها (...) فتحول نظام الكنيسة إلى نظام يمقت الإنسان، وهي بهذه التعاليم تريد أن تجعله يمقت الحرية بمعنييها المدني والسياسي (...) وتخدم السياسة الاستبدادية التي تطلب من محكوميها الخضوع التام"[1].

لقد سلبت الكنيسة الفرد عقله وألغت إرادته ولم تعترف إلا بنظام إلهي مفروض يكون الأساس لشرعية الملوك، وعلى ذلك وبانهيار سلطتها فقد رجال الكنيسة سلطانهم واستقلالهم أمام واقع يشهد ازديادا مستمرا لقوة الملوك وقوة الفرد العادي وهذا بدوره مهد لظهور خلاف بين سلطة الملك والشعب فيما بعد.

قد عبر عن كل هذا التغيير حركة الإصلاح الديني عند (لوثر، كالفن) التي كان لها فضلا كبيرًا في الكفاح من أجل حرية الاعتقاد والفهم الديني، فلم تكن الأديان الجديدة مع حركة الإصلاح هذه أديان طبقة عليا ثرية، بل أديان الطبقة الوسطى الحضرية التي رفعت أصوات الفقراء في مختلف الأمصار، وكانت تهتف بروح دين جديد يضم شعورا جديدا بالحرية والاستقلال يحاول أن يكسر الشعور بالعجز والقلق الذي يحاصر

---

(١). عبد الرحمان بوقاف: نشأة النسق الهيجلي (الجزء الأول: السياق التاريخي والفكري)، مجلة سداسية متخصصة يصدرها معهد الفلسفة بجامعة الجزائر، ١٩٩٧، ص٣٣، ٣٤.

هؤلاء المتدينين، فهي حركات أعمق من كونها مجرد تعبير عن مشاعر متولدة من نظام اقتصادي متغير فهي حلول جذرية ستمكن الأفراد من مواجهة أي زعزعة لا تحتمل "لقد بينت المعتقدات الدينية الجديدة للفرد طريقا ينتهي معه قلقه، لقد علمته بأنه وبالجهد الذي لا ينقطع يستطيع أن يقهر شكه وخوفه"[1]. لذلك فتكوين الشخصية الجديدة الناجمة عن التغيرات الاقتصادية والاجتماعية قد كثفتها المعتقدات الدينية. هذا الاضطرار إلى العمل والرغبة في الازدهار ثم الاستياء من نظام الشحاذة والإحسان باعتباره غير منتج وبالتالي لا أخلاقي واحتلال فكرة الفاعلية ذروة الفضائل الأخلاقية، قد أصبح بدوره عاملا هاما في تشكيل التطور الاجتماعي والاقتصادي اللاحق فهو معالم الشخصية التي أصبحت القوى المنتجة في المجتمع بدونها ما كان يمكن أن يحدث التطور الاقتصادي والاجتماعي الحديث بالإضافة إلى فلسفة النهضة عموما والتي ساهمت في ترسيخ هذه المعاني الجديدة، فرغم أن عصرها لم يكن ذا إنتاج فلسفي كبير إلا أنه كان يتميز بثراء علمي غزير لاسيما مع غاليلي ونيوتن ظهر من خلال حركة واسعة بعلمائها ومكتشفيها عملت على إيقاظ الفكر الفلسفي والعلمي مما ساهم في إضعاف سلطة الكنيسة أمام يقينية العلم وجزئيته فكانت النتيجة أن تعززت قنا عات جديدة تدور حول حرية الأفراد" لقد نادت النهضة في مستهل عصرها بنداء الحرية العظيم

---

(١). اريك فروم: الخوف من الحرية، ترجمة:مجاهد عبد المنعم مجاهد، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ط١٩٧٢،١، ص١١.

في أن يقرأ الإنسان ما يشاء، وأن يصور الفنان ما يختار وأن يجهر الفيلسوف بما يعتقد"[1].

لذلك فخلال القرنين السادس والسابع عشر تنامى إحساس الناس بذاتيتهم أكثر نتيجة ازدهار الحركة العلمية وشعورهم بقدرتهم على الخلق والابتكار. "لقد استطاع هذا الفرد الجديد تحطيم حلقة وراء أخرى، فأطاح بسيادة الطبيعة وجعل نفسه سيدها، كما أطاح بسيطرة الكنيسة وسيطرة الدولة المطلقة المتسلطة لاحقا، لذلك فالقضاء على السيطرة الخارجية ليس شرطا ضروريا فقط بل هو شرط كاف أيضا للحصول على حرية الأفراد"[2]. وكان لهذا الاتجاه صداه في تحول اهتمام المفكرين إلى الإنسان وطبيعته. بعد أن كان البحث كله يدور حول نظام الكون، حتى لنرى مفكرين يصرحون بأن الطبيعة البشرية هي أم القانون الطبيعي لذلك فهو نقطة البدء في أي بحث عن وضع الإنسان في الكون أو صلته بالمجتمع. فاعتد بمكانة الفرد أمام هذا الأخير الذي لم يوضع إلا لأجله، فهو غاية في ذاته وليس وسيلة، لأن مبادئ العلوم الاجتماعية أصبحت تحاكي نتائج العلوم الطبيعية والأفراد تظهر وحدات متساوية قائمة بذاتها تماما مثلما أن الذرات وحدات قائمة بذاتها ومتساوية.

وجاء عصر الأنوار الذي حمل معه أفكارا بلغت نضوجا معينا، أصبحت الآن تطالب بالتنظير فالقناعات التي سبق تقريرها أصبحت

---

(١). محمد عصفور: الحرية في الفكرين الديمقراطي والاشتراكي، (د – ن)، ط١، ١٩٦١، ص٨.

(٢). اريك فروم: الخوف من الحرية، ترجمة:مجاهد عبد المنعم مجاهد، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ط١٩٧٢،١

تسعى إلى أن تجد تبريرا علميا وفلسفيا لتؤكد وجودها، فإذا كانت فلسفة النهضة قد أعادت اكتشاف الإنسان، ففلسفة الأنوار ستدعم هذا الاكتشاف من خلال إبراز مكانته في محيطه وذلك بالاعتماد على نظريات تفسر اجتماعه وتحاول إعطاء صياغة فلسفية تستوعب كل تلك القناعات الفردانية وتعمل على ترسيخها.

ثانيًا: الأرضية الفكرية لليبرالية

ارتبطت نشأة التفكير الليبرالي بالظروف التي كانت قائمة في المجتمعات الأوربية في المرحلة التي أعقبت عصر النهضة والتي غطت فترة طويلة صعب حصرها في فترة تاريخية معينة.

فالفكر اللاهوتي ظل مسيطرا خلال العصور الوسطى وظل يقوم على معتقدات مسيحية جامدة بعيدا عن النظرة العلمية، فالتعليم كان محصورا في طبقة رجال الدين وتركز في معظمه على النظر في المشكلات الإنسانية والطبيعة حتى حدود القرن الثالث عشر تقريبا. أين عرفت أوربا معركة حاولت الاستقلال بها عن اللاهوت المسيحي وسلطة الكنيسة؟. فبدا الفكر الغربي مستعدا لإعادة بناء موقفه من الطبيعة والعلم والفرد فإذا كان الفلاسفة اليونان قد وقفوا أمام الطبيعة موقف المتأمل محاولين فهمها ومسايرة قوانينها فكانوا يرددون باستمرار وجوب احترامها، لأن الإنسان ضعيفا أمام الكون المليء بالأسرار والآلهة التي أضفت عليه نوعا من القداسة، فان الفكر الغربي حاول أن يتخلص من هذا الموقف السلبي نحو الطبيعة فرفض القداسة في فهم الطبيعة وعمل على مسايرتها من أجل تذليلها لخدمته "فالغرب بدأ يتطلع إلى

النظـــر للطبيعة كآلة ضخمة مكتوبة بلغة رياضية همه من معرفة القوانين التي تسيرها أن يتسنى له السيطرة عليها وتسخيرها في خدمته"[1].

وإذا كان أفلاطون وأرسطو دافعا عن العلم كمعرفة بأصل الكـــون، فدفعهما هذا الفضول الى بناء منطق يوجه العقل إلى البحـــث فـــي هـــذا الأصل الميتافيزيقي فان الفكر الجديد أصبح ينظر للعلم كوســـيلة لمنفعـــة الإنسان العملية وتحرير الفرد وتخليصه من الخضـــوع للفقـــر والبـــؤس والمرض. لقد أكد هذا الفكر على إيمان الإنسان بنفسه، وبإرادته، وعقله، وقدرته على تغيير الأشياء وتسخيرها لمصلحته من خلال الإيمـــان بـــأن العمل هو الطريق الوحيد نحو خلاص الإنسانية وسعادتها. فصار الفـــرد غاية في ذاته.

لقد بدأ هذا الفكر يتضح منذ القرن (١٧) في فلسفة ديكارت الـــذي أخرج اللاهوت من العلوم واستقل بالعقل في تفسيره للطبيعـــة، فهـــو لا يعتبر الطبيعة موضوع تأمل فلسفي بل مجالا يجب أن يعرفـــه الإنســـان ويسيطر عليه كما يعتبر الإنسان المتسلح بالعلم قادر على أن ينتج عددا لا متناه من الآلات تجعل الطبيعة في خدمته، وتربط العقل بالواقع، والمعرفة بالتطبيق، فالإنسان خلق ليعمل، والنتيجة الضرورية لذلك حصوله علـــى منفعة. ومع حلول القرن الثامن عشر تراجع دور اللاهوت نهائيا من أي توازن حضاري فوجد الفرد الأوربي في العلم حليفه الأول لتحقيق حريته وآماله في مجتمع تسوده العدالة. ونظرا لسرعة تطور العلوم الطبيعية فقد ظهرت محاولات كثيرة لتطبيق مناهجها على الإنسان والمجتمـــع وغـــزا العقل العلمي الجديد مختلف المجالات الاقتصـــادية والاجتماعيـــة ففـــي

---

(١) جورج زيناتي، مرجع سابق، صـــ١٢٣، ١٢٤.

السياسة نادى مونتسكيو بتطبيق مفهوم القانون الفيزيائي على الوقائع السياسية والاجتماعية وفي الاقتصاد ظهر آدم سميث الذي بين أن الاقتصاد يقوم على قوانين طبيعية.

إنها إذن ثورة العقل التي قادت إلى فيزياء اجتماعية مع هوبز، وسياسية مع لوك، واقتصادية مع آدم سميث. كما سبق أن تقدم مع الفيلسوف هيوم في خطاباته عن التجارة الخارجية، والنقود والمصلحة، لتتضح الليبرالية كمذهب شامل.

وبعد ثورة العقل جاءت الثورة على الأخلاق والدفاع عن الحرية مع جان جاك روسو الذي لم يتوقف عن مدح الفضائل الطبيعية للإنسان "الإنسان طيب ــ يقول في اميل ــ والمجتمع هو الذي يفسده، أترك الطفل حرا فيما يعمل، إذا آلمه شئ سوف يتوجع ويصحح ذاته بذاته"(١). وكذلك سيقال في الاقتصاد وبنفس المعنى: اترك المنتخبين يعملون إذا أخطئوا سيفلسون ثم يتجددون.

في ظل هذه الأفكار التي تجعل من الفرد حجر الزاوية في الفكر والنظام، بدأت تتضح معالم ليبرالية فلسفية تجعل من الحقيقة مجرد رأي. إنها في الإنسان في حرية حكمه، فهي لا تقوم إلا في حرية اختياره إنها نوع من (دعه يقول ــ دعه يفكر)

إن المفاهيم التي تقوم عليها السياسة، والأخلاق، والاقتصاد الآن قد تغيرت فلسفتها، فبعد أن أنكرت الفلسفة الحقيقة المطلقة وأنكرت السياسة الحقائق الموضوعية المطلقة في التجربة، والتاريخ، والجغرافيا فأصبحت

---

(١) جان جاك روسو: اميل أو التربية، ترجمة عادل زعيتر، دار المعارف بمصر، ص ٢٣٤.

تخضع للمصلحة والسلطة تنبع من الرأي الحر للفرد، وتحرر الاقتصاد من مفهوم القيمة في ذاتها وأصبحت قيمة السلع والخدمات لا تعتمد على مراجع عليا، بل تعتمد على احترام الرغبة والمصلحة المتبادلة وكما أن المذهب الليبرالي السياسي أصبح يربط الدولة بإرادة المنتخبين فإن المذهب الليبرالي الاقتصادي أصبح يضع القيادة الاقتصادية تحت سلطة المستهلكين. فالوفرة الواسعة للطلب في السوق ليس إلا انتخابا اقتصاديا للسلعة.

إنها الحرية التي تعني تكسير القيود في الفلسفة وفي السياسة وفي الاقتصاد، فقد أصبح الدفاع عن تمتع الفرد بالحرية لتنمية إمكانياته عن طريق استخدامه لطاقاته المختلفة طبقا لحاجته وغرائزه لا يقيّده سوى انتهاك حقوق الآخرين، وأصبح الفرد أسمى قيمة في المجتمع وغاية التنظيم الاجتماعي بالتأكيد.

ولكن فلاسفة القرنين السابع والثامن عشر لم يروا أن تقرير هذه المبادئ يكفي لاحترامها. فسعوا إلى إيجاد تبرير علمي لتأكيدها تمثل في نظرية الحق الطبيعي التي أسس عليها فلاسفة العقد الاجتماعي بناءاتهم السياسية.

١. **فكرة الحق الطبيعي.** وهي فكرة ليست من مستحدثات التفكير السياسي الغربي لكن الجديد في الأمر هو إقرانها بالعقل الإنساني، فصار القانون الطبيعي يمثل العقل الإنساني مقابل الحق الطبيعي الذي يمثل الرغبة والغريزة (مع هوبز مثلا) ونتج عن هذا أن أصبح وجود الحق الطبيعي مطلبا شرعيا للطبيعة الإنسانية، فهو جزء منها ويشكل أساس علاقاتها الاجتماعية لذلك فأي تنظيم سياسي سيدور حول صونه وخدمته.

٢. **العقد الاجتماعي.** لقد تبنت الليبرالية فكرة الحق الطبيعي وآمنت بتمتع الفرد بحقوق طبيعية يتعين حفظها من كل طارئ فعبرت عن تطلعات المجتمع الجديد أو الطبقة الوسطى التي كانت تشعر بضرورة التخلص من الكنيسة.

رغم أن نظرية الحق الطبيعي قد شيدت من الناحية النظرية صرحا للحرية، غير أن هذا الصرح كان مجرد بناء في فراغ، فلقد كان من السهل من الناحية النظرية تأكيد قيمة مطلقة للإنسان، وأنه غاية، وليس وسيلة لكن هذا التأكيد كان تأكيدا نظريا يمكن أن يتطرف فيضر بالحرية.

إننا نعلم أن النظريات القديمة بقيت عاجزة عن لجم طغيان الحكام لذلك سوف تجعل الليبرالية من الحرية وسيلة لمقاومة الاستبداد السياسي والسلطة المطلقة التي كانت تسخّر الرعية لخدمة أغراضها الذاتية فبعد أن حسم الصراع بين البابا والملك، وزادت قوة الملوك، وقوة الشعب ظهر خلاف بين سلطة الملك، وسلطة الشعب انتهى بالحاجة إلى تحديد سلطة الملك المطلقة، نتيجة الحاجة المتزايدة لحماية الحريات كمطلب أساسي سيحتاج إلى دعم نظري مع الدولة الحديثة. ولقد أيقن الفكر الغربي أن إخضاع السياسة للأخلاق المثالية، والدينية لن يجدي نفعا، ومن ثمة لم

يكن من سبيل سوى التخلص من الاعتبارات الأخلاقية – مثل ماكيافيلي وهوبز – لطرح المسائل السياسية طرحا خارج المجتمع.

فقد كان ينبغي أن يوجد الفرد في دولة لا تستعبده بل تحترم حريته، فهي حرية ينبغي أن تتوافق مع وجود السلطة وتحفظ جوهر الحقوق الطبيعية. وقد وجد الفلاسفة هذه الوسيلة في التأكيد على الأصل التعاقدي لسلطة الدولة، ووضع الفرد الطبيعي خارج الوجود الاجتماعي وذلك بتقرير أن العقد هو الأساس الوحيد للمجتمع المدني وأن الدولة ناتجة عن هذا التعاقد السياسي بين الأفراد.

من الواضح أنه قد يقصد بالأساس التعاقدي للسلطة إبراز أن الرضى هو منبع الحكم والمحافظة في نفس الوقت على الحقوق الطبيعية للمواطن لذلك نقول أن العقد هو طريقة لتنظيم العلاقة بين الحاكم والمحكومين يضمن حق الأفراد في اختيار الدولة من جهة، ويوجب التزامهم بقوانينها من جهة أخرى، فتتحدد صلاحيات الدولة بصفة عفوية عن طريق التوافق بين الحريات والقانون.

لذلك تذهب هذه النظرية إلى أن الدولة قامت نتيجة اتفاق إرادي بين الناس الطبيعيين الذين خرجوا بموجبه من حالة الطبيعة التي لم يكن يحكمها قانون سياسي، بل كان الحق الطبيعي الفردي هو القانون الوحيد الذي ينقض أسس الاجتماع البشري. وبحكم هذا العقد فقَد كل إنسان حريته الطبيعية المطلقة، وحصل مقابلها على الأمن، والحرية، وغيرها من الحقوق التي تكفلها الدولة.

وقد كان جون لوك على وجه الخصوص قد تصور أن نقص الإنسان في حالة الطبيعة هو مصدر لتفسير نشأة المجتمع السياسي، بذلك فهو يتفق مع فلاسفة العقد في أن الإنسان عاش أولا حالة طبيعية استمتع

فيها بحرية التصرف والمساواة مع الآخرين فالحالة الطبيعية هي "حالة سلام وحسن نية ومعرفة ومحافظة متبادلة من الذات"[1]. فهي ليست حالة إباحية أو شهوانية أو عدوانية محضة لأنها محكومة بقانون طبيعي يستمد قوته من وضوحه بالنسبة إلى كل فرد يكتشفه بالعقل غير أن هذا الأخير شعر بتراكم ممتلكاته وصعوبة أن يكون قاضيا وطرفا في نفس الوقت على شؤونه مع الآخرين، ومن هنا فإن محاولة كل فرد تطبيق قانون الطبيعة لصالحه أصبح يفرض عليه الانتقال إلى المجتمع السياسي المدني، وذلك بالدخول مع الآخرين في عقد يلزم من خلاله نفسه بالتنازل عن بعض هبات الحياة الطبيعية وهو تنازل مشروط لأن النية في الأصل هي أن هذا التنازل يرمي إلى المحافظة على الحقوق الطبيعية، فالأفراد لا يتنازلون عن حقوقهم إلا بالقدر الذي يسمح للسلطة أن تقوم بواجباتها.

فالذي يحرك أي مجتمع هو رضى أفراده فقط، فرضى الأفراد واتفاقهم على قيام المجتمع السياسي هو أصل الحكومة الشرعية ويرفض لوك أي مصدر آخر لهذه الشرعية فالرابطة بين الحاكم والمحكومين أمانة أساسها الثقة والحاكم يعتبر طرفا في العقد الذي يفرض عليه التزامات وواجبات مثله مثل المتعاقدين الآخرين لذلك فالناس يتخلون عن السلطة الطبيعية الأولى (حق الدفاع) لتصبح السلطة منظمة بالقوانين عن طريق التشريع، كما يتم التخلي عن السلطة الثانية (حق العقاب) لصالح السلطة التنفيذية. فالدولة عند لوك لها "وظيفة محدودة وهي التأكيد على حد أقصى

---

(١) جورج سباين: تطور الفكر السياسي، ترجمة: راشد البراوي،جـ٣، دار المعارف، مصر،(د ط)،١٩٨١، ص٧١٢.

من الأمن عند كل واحد بدون انتهاك الفضاء الخاص الفرداني الذي يبقي مقدسا وما على الدولة إلا حفظ وترقية الخيرات المدنية"[1].

يقرر لوك في مقاله الثاني (في الحكم المدني) أن دافع الفرد لأن يتحد مع الآخرين هو المحافظة المتبادلة على الملكية، وقصد بالملكية المصطلح العام وهو كل ما يحفظ حياة الأفراد و بقائهم وجعل الملكية هي العلة الغائية التي تربط الفرد بالمجتمع السياسي، وهذا يدل دلالة واضحة على طبيعة الثورة الليبرالية الحديثة فعندما يبدأ حق الملكية ينتهي الحكم المطلق، ولهذا يعتبرها لوك حقا مشروعا لمقاومة أي سلطة تعسفية ومغتصبة. فهو عندما أقام التنازل الفردي عن جانب من الحقوق الطبيعية لسلطة الدولة فلدعم النظام وجعله وسيلة لتأكيد الحرية الفردية وحماية الحقوق الطبيعية، أما روسو فينطلق بشكل شبه رومانسي إذ يصف الحالة الطبيعية بأنها" حالة تبعثر وعزلة لكن الإنسان فيها طيب ووديع"[2]. والطيبة شعور وعاطفة ومن ثمة فالإنسان الطبيعي ليس ذلك المفكر ولكنه ذلك المتأثر، فحياته في حالة الطبيعة هي حياة عزلة وبساطة يكون فيها حرا ولكنه عاجز عن تكوين مفاهيم خاصة لذلك وبنماء ملكاته وعلاقاته الاجتماعية وتنوع حاجياته تدريجيا يكون مجبرا على الخضوع لغيره وخاصة بظهور الملكية. "فأول من سَوّر قطعة أرض وأعلن بالقول هذه

---

(١) جون لوك: في الحكم المدني، اللجنة الدولية لترجمة الروائع، بيروت، (د ط)، ١٩٥٩، ص١٣٩.

(٢). jean Touchard: Histoire des idées politique du XVIV à nos jours, puf, paris, 1986, (p,p) (٦٥2,653).

لي، ووجد أناسا على قسط كبير من السذاجة، صدقوه كان المؤسس الحقيقي للمجتمع المدني"[1].

وهنا يؤكد روسو على ضرورة استرجاع الحرية في ظل مجتمع يقوم على عقد جديد يضمن حرية أسمى حتى من تلك الحرية الطبيعية، إنها حرية الفرد العقلاني العضو في المجتمع المدني. ولبلوغ هذه الغاية يشترط روسو"أن يضع كل واحد منا شخصه وجميع قوته شركة تحت إدارة الإرادة العامة ونحن نلتقي كهيئة كل عضو كجزء لا يتجزأ من المجموع"[2]. وعليه سيدخل الأفراد ضمن العقد الذي يتنازلون بموجبه عن جميع حقوقهم لصالح الإدارة العامة التي هي إرادة المجتمع المؤسس مدنيا.وجدير بالملاحظة أن هذا التنازل لا يتم بين فرد ومجموعة أو بين حاكم ومحكومين لأن هذا يضع مصير المحكومين بين أيدي الغير وإنما يتم بين الشعب ونفسه، وهذا يضمن مساواة كل عضو من المجموعة في الخضوع وبهذه الطريقة وحدها يكون كل عضو قد منح نفسه للجماعة ولم يعطها لأحد بعينه فيقتضي احترامه للعقد طاعته للقوانين التي سنها بنفسه وهنا تكمن حريته"، فهو ينعم بحرية التصرف دون أن يكون لغيره الحق في الحد منها أو القضاء عليها (...) فقد تحصل عليها الإنسان في ظل المجتمع السياسي المشروع الذي تم تأسيسه بموجب العقد الاجتماعي وهي أفضل وأسمى بكثير من الحرية الطبيعية لأنها أليق بالطبيعة الإنسانية"[3]

---

(١) جان جاك روسو: أصل التفاوت بين الناس، ترجمة: بولس غانم، تقديم سلسلة الأنيس، موفم للنشر، الجزائر، ص٨٥.

(٢) جان جاك روسو: العقد الاجتماعي أو مبادئ الحقوق الأساسية، ترجمة عادل زعيتر، دار المعارف بمصر،(د،ط)،١٩٥٤، ص٤٥.

(٣) المرجع نفسه، ص٤٨.

٣. **الليبرالية مسارا الحرية وآفاقهـــا.** لقد وضحنا ارتباط الحرية بالسلطة فالحرية تقوم بتحديد وتقييد السلطة السياسية وبالتـــالي الســـلطة واقعـــــة في محور صراع بين الحكام والمحكـــومين لأن مزيـــدا مـــن السلطة يعني الانتقاص من الحرية. لذلك فأهم مشـــكلة واجهـــت الفكـــر الليبرالي الكلاسيكي هي إشكالية العامة السياسية على نحو يتيح المشاركة في هذه السلطة ومراقبتها بشكل يضمن معه الأفراد حـــريتهم، فالســـلطة الكافلة للحرية هي السلطة التي تستمد شرعيتها من إرادة الشعب وعلـــى ذلك فالفكر الكلاسيكي اللبرالي لا يعترف إلا بحرية قائمـــة فـــي إطـــار السلطة السياسية مقدرة بأنه طالما اختار المحكومين الحكام وخضع كـــل منهما للعقد والتزما به فـــإن الحريات تكون في وضع أفضل.فالسلطة هنا تهدف إلى تحقيق مصالح المحكـــومين والمصـــلحة العـــــامة علـــى أن الديموقراطية لا تقر إلا بحريات تخضع للسلطة السياســـية عـــن طريـــق القانون، فطالما اخـــتار المحكومين حكامهم انتخابا حرا سليما وطالما بقي القانون المعبر عن إرادة ممثلين منتخبين من الشعب، فإن الحريات تكون مضمونة إلى حد ما.

فالحد من استبداد السلطة الذي نادى به المفكرون اللبراليون تجسد في نظرية "الدولة الحكم" ذات النشاط السلبي أي التي تقف موقفا محايـــدا تحد فيه النشاط الاقتصادي والاجتماعي بين الطبقات، ومن أجـــل حمايـــة الحريات أختزل دور الدولة في الالتزام بتحقيق الأمن بين مواطنيها لكـــن دون أن تتدخل في مضمون البناء الاجتماعي بما قد يتضمنه من صـــراع اجتماعي طبقي.

لقد تحدد دور الدولة في إطار سياسي أبعدت منه جوانـــب أخـــرى أهمها العامل الاقتصادي، "فالفكـــر الديمقراطي يغالي في إضـــفاء صـــفة

الحياد على سلطة الدولة حتى بعد أن تأكد تغلغل النفوذ الاقتصادي في نظام الحكم. مقرر بأن الدولة لا تتدخل في السيطرة على رأس المال، و إنما تصالح بين الطوائف"[١].

فالحرية الليبرالية هي حرية الجميع وليست طبقة متميزة، فهي لا تتقيد بتوزيع الثروات ولا تتأثر بأوضاع طبقية، وأي خلل في الحرية الاقتصادية والاجتماعية يعالج في إطار انسجام طبيعي ناشئ عن المداولة والتفاوض واتفاق المصالح بين الأطراف الاجتماعية والاقتصادية وهنا يكمن عدل الدولة الذي يربط بالمساواة بين الجميع في التمتع بالحريات، وليس على الدولة أن تتدخل لإفتكاك الحقوق لطرف من الأطراف فالانسجام طبيعي وتوافقي.

ولكي لا نخوض أكثر في تتبع الصراع بين الكنيسة والدولة في أوربا حتى إصلاحات لوثر في القرن ١٦ نقول أن نظرية الدولة الليبرالية نشأت عندما كانت التجارة تكافح من أجل التخلص من قيود الإقطاع الملكي من جهة ومن هيمنة الأخلاق الدينية من جهة أخرى "فمراقبة الكنيسة لسلطة الملوك ومنحهم الشرعية الروحية قد واجهته البرجوازية التجارية ثم الرأسمالية حيث انتزعت استقلالية الحقل الاقتصادي وكافحت من أجل فرض المساواة القانونية وحررت الدولة من الحقل الديني الذي أصبح طابعه الإيديولوجي لا يحتمل أمام المنافسة البرجوازية الجديدة"[٢].

لقد أكد حقيقة هذا التوجه جون لوك منظّر الدولة الليبرالية الحديثة والذي لم يتوان عن الإعلان بوضوح أن الغاية العظمى للحكومة هي

---

(١) محمد عصفور: المرجع السابق، ص١٦.

(٢). Mohamed arkoun: Penser L'islam aujourd'hui: LAPHOMIC ENAL, 1993. P78.

المحافظة على الملكية التي عبر من خلالها عن المكسب الجديد للإنسانية، لأنها أقيمت على أساس العمل بعد أن افتكت من سلطة السيد الاقطاعي.

إن فرض نظرية العمل كأساس للقيمة مع حكومة شرعية خاضعة للعقد تكون إحدى غاياتها أن تكفل لكل عامل بقدر الإمكان حق التمتع بإنتاج عمله وذلك وفق انسجام طبيعي كل الناس فيه متساوون وهذا ما يحدد معنى العدالة في المنظور الليبرالي. وفي هذه النقطة يوضح الماركسيون أن الحرية الليبرالية البرجوازية تعبر عن الشروط التي يجب أن تنمو الملكية في ظلها، فالغرض الأساسي للجماعة السياسية هو حماية الملكية التي عبر عنها ماركس بالقول:

"إنها الحق في أن يتمتع الإنسان ويتصرف في ثروته حسب إرادته دون أن يفكر في الآخرين أو في المجتمع فهو حق الأنانية فهذه الحرية الفردية تجعل كل شخص لا ينظر إلى زميله على أنه تحقيق للحرية بل كقيد لهذه الحرية"(١).

فإذا كانت الدولة هي أداة للدفاع عن الملكية الخاصة فأن حقيقتها تظهر عندما تهدد هذه الملكية، صحيح أنه توجد حريات أخرى قد سبق الإعلان عنها لاسيما مع روسو (حرية التعبير، الاجتماع، الانتخاب) إلا أنها ستخضع لحق التملك بما يفرضه من نظام في المجتمع، لذلك فالمظهر الأساسي لليبرالية يكون من نتائجها الملموسة ظهور الطبقة البورجوازية المالكة والمحتكرة لمقاليد السلطة، والنمو السريع لرؤوس الأموال في الميادين المختلفة، حيث كان هذا النمو وسيلة تحرير هذه الطبقة

---

(١) نقلا عن محمد عصفور، مرجع سابق، ص١٣٩.

البرجوازية و أساس الدعوة من أجل القضاء على الحكم المطلق القديم الذي اقترن بامتيازات الأشراف ورجال الكنيسة.

فكانت الديمقراطية السياسية والدولة الدستورية تعلن أن المساواة بين جميع المواطنين هي ثمن هذا التطور. غير أنه وبانتصار هذه الطبقة بدأت تظهر شكلية العقد الاجتماعي المبني على الإرادة العامة وسيادة الشعب على نفسه...الخ. تكشفت طموحات الطبقة البرجوازية في السيطرة على السلطة بما تكفله لها ملكيتها ومراكزها المكتسبة، فبدا بؤس الجماهير الشعبية وشقاؤها" ثارت الجماهير الشعبية حين دعيت رسميا للاشتراك في وليمة الحرية ثم أدركت عجزها عن الجلوس إلى مائدتها"[1].

لذلك فالإيديولوجيا التي أرسى قواعدها مفكرون ليبراليون، كانت تستجيب لحاجات الطبقة البرجوازية وتعكس مصالحها وأفكارها لذلك فقد استأثروا بالممارسة الفعلية للسيادة وثم إبعاد غالبية الشعب الذي قامت الثورة سعيا وراء ضمان حقوقه، فتراجعت الأفكار المؤمنة به إلى مجرد نظريات مغرقة في التجريد يتداولونها خلال المناسبات الرسمية.

لقد ظن الكثيرون بان رحلة الصراع الطويلة خلال فترة العصور الوسطى والنهضة تشارف على نهايتها والتي كانت تعبر في اكبر معانيها عن الانتصار الأكيد للحرية، ولكن لم تكن تقضي سوى بضع سنين حتى ظهرت أنظمة جديدة تتنكر لكل ما قد اعتبر مكسبا من الماضي وتتنكر لرحلة الألم ومعانات الإنسانية ذلك لان عقيدتها تؤمن بخضوع الكل فيما عدا حفنة من الأشخاص يتمتعون بكامل السلطة دون سواهم "فالطبقات

---

(١) اسكندر غطاس: مرجع سابق، (ص٧٥،٧٤)

التي كانت تقاتل ضد الاضطهاد في مرحلة من المراحل، نجدها مع المعركة الطويلة والمستمرة من أجل الحرية تتآزر مع أعداء الحرية عندما يكتب لها النصر وتكون هناك امتيازات جديدة تقتضي الدفاع عنها"[1].

ولكن بتطور الحياة الاجتماعية والاقتصادية في البلدان الأوربية اتسعت شقة الخلاف بين الطبقات المالكة وباقي قوى الشعب فتعارضت مصالحهما وتجذّرت الأزمة الاقتصادية والاجتماعية في أوصالها وتنامت حركات معارضة في المجتمع تجسدت خاصة في الفلسفة الماركسية التي دعت إلى تقويض دور الدولة التي ربطتها بمصالح الطبقة البورجوازية باعتبارها وسيلة لهيمنتها على المجتمع كله.

بالنسبة لليبراليين كان من الضروري إعادة النظر في المفاهيم التي قامت عليها هذه الإيديولوجيا وحتمية تطويرها بما يتفق وظروف العصر، على نحو يكفل لأفراد الشعب الذين يشكلون الأغلبية القدرة على المشاركة الفعلية في تسيير أمور الدولة. فظهرت مطالب جديدة لا تقف عند مجرد تصور الليبرالية على أنها القدرة على مقاومة السلطة، وإنما القدرة على المشاركة الفعلية في تسيير أمور الدولة وتسخيرها لخدمة أهداف جميع أعضاء الجماعة والتخلي عن النزعة الفردية المتطرفة وتقديس حق الملكية الخاصة بتسليط الضوء على الآلة الاقتصادية والاجتماعية السلبية للنظام الليبرالي.

---

(١) اريك فروم: الخوف من الحرية، ترجمة: مجاهد عبد المنعم مجاهد، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ط١، ١٩٧٢، ص١١.

ثالثًا: من الليبرالية الكلاسيكية الى الإصلاح الراديكالي

ظلت نظرية العقد الاجتماعي محتفظة بقوتها باعتبارها مقياسا صالحا لعدالة القوانين التي تصدر عن الدولة، بمعنى أن قوانين الدولة يجب أن تنال رضى الشعب وموافقته، فكان لهذه النظرية تأثيرا كبيرا على أمريكا واعترفت بها وثيقة إعلان الاستقلال، واعترف بها أيضا في مجموعة قوانين حقوق الإنسان في كل من فرنسا وأمريكا. ولكن مع تقدم الصناعة وتفاقم الأزمات الاقتصادية في إنجلترا في القرنين الثامن والتاسع عشر، دفعت الأحوال المزرية التي عاشها الأفراد إلى التفكير في إيجاد حلول ناجعة تبلورت في نظرة اجتماعية جديدة للتفكير السياسي، تبناها فئة من المفكرين قاموا بتوجيه إصلاحات على صعيد التفكير السياسي محاولين بذلك تخليصه من آفة الطموح النظري الذي استهلك طاقات كثير من الفلاسفة لاسيما فلاسفة العقد الاجتماعي الذين اعتمدوا في تفسيراتهم للسياسة على نظريات ميتافيزيقية لم تصلح عمليا كواقع يمكن إحاطته والاستفادة منه لحل أزمات الفرد الأوروبي المتزايدة مع تزايد الهوة الطبقية وتطرف الفردانيات في تحقيق حريتها بأساليب تعسفية، لذلك تحول هذا التوجه الجديد إلى ما هو عملي ونافع في كل المجالات بالارتقاء إلى المنطلقات العقلية المنطقية التي تساعد على فهم أفضل للظواهر الاجتماعية التي صارت تتنامى في المجتمعات البورجوازية بشكل لم تستطع معه النظريات الكلاسيكية أن تسايرها وتفسرها لا سيما المجال الاقتصادي الذي اتخذ من المذاهب الفردية الرأسمالية ركيزة لتحرير نشاطه، لذلك احتاجت الفلسفة الجديدة إلى مفتاح لتفسير كل ظواهر الاقتصاد حتى تتمكن من تحقيق الإصلاحات.

فما الجديد الذي حملته النظرة الاجتماعية بحلول القرن ١٨؟

لقد أسست النظرية من منطلقات جديدة، فإذا كان حقوق الأفراد الطبيعيين ينظر لها كحقوق مستقاة من طبيعة كلية فهي حقوق موضوعية مرتبطة بسلطة عليا، إذن فحق توزيع الثروات مثلا يكون بالنظر إلى اعتبارات مرتبطة بترتيب عام يدخل فيه الجميع ولا يرتبط بمصلحة الفرد، فالإنسانية لم تكن إلا جزءا من الطبيعة، والحق متصور حسب طبيعة كلية وليس طبيعة مرتبطة بالشخص نفسه "حقوق الإنسان ذاتية في كيانه فهي جزء منه، ولا تتوقف على عضويته في المجتمع السياسي الذي تظهر مستقلة عنه وسابقة عن قيامه من الناحية الزمنية والمنطقية، وهي من الأهمية بدرجة لا تجيز إخضاعها للسلطة السياسية"[1]. فهي حقوق لا تشتق من قوانين الدولة لذلك بقيت صورية مجردة وفي استقلال عن الوصف الاجتماعي، ومتعالية عن الترتيب السياسي أو قاعدة البناء لكل مجتمع. لذلك حاول المفكرون توجيه النشاط الفلسفي بتخليصه من آفة الطموح النظري (كما رأينا مع فلاسفة العقد الاجتماعي) الذي استهلك طاقات كثير من الفلاسفة، فطمحوا إلى تأسيس مجتمع يقوم على العلاقات الحرة بين الناس وذلك بالتحقيق في حقوق الحياة الاجتماعية المهملة حتى ذلك الوقت، والتي شهدت واقعا منحطا كان يحتاج إلى تقويم، وبالتالي ظهرت رغبة ليبرالية في مناقشة هذه الطبيعة الاجتماعية التي تعبر عن الواقع الجزئي الذي نتجاوز معه كل ما هو شمولي يتجاوز حدود الذات إلى ما هو متعال عنها، فتكون موضوعاتها هي العلاقات وذلك بمقارنة الأشياء مع الوظيفة التي تشغلها. لذلك سنخرج من حدود الذات ونكف على أن تكون مرجعيتنا الطبيعة الإنسانية، فالأشياء لا ينظر

---

(١) اسكندر غطاس: مرجع سابق، ص١١٥.

إليها كجواهر ولكن بوضعها في علاقة" فالحق يتألف بعلاقة، فيكون بالضرورة حقًا اجتماعيًا، أو كحق متصور ضمن ترتيب المجتمع لذلك فالذاتية تصبح متجاوزة"[١].

فمبدأ العدالة إذن ينظر له كأساس لشرح توزيع الحقوق الاجتماعية على الأفراد بالمقارنة مع الوظيفة التي يشغلها كل واحد فهو إذن موضوع متعلق بميدان العدالة التوزيعية النسبية.

لكن هذه العلاقات الاجتماعية التي نميل إلى بناء المجتمع على أساسها عرفت تدهورا ملحوظا حاول المنظرون إصلاحها بالدعوة إلى قيم أخلاقية تعوض العلاقات الاجتماعية التقليدية بتجريد الفرد من كل فكرة تطمح الى تنظيم المجموع بفكرة متعالية ومسبقة وذلك بنقاشهم حول الغايات.

وهو مشروع المدرسة النفعية التي ظهرت كفلسفة ليبرالية إصلاحية ترجمت ضمن ليبرالية راديكالية.

تقر النفعية أنه يوجد عنصر يمكن أن يجمع الناس حتى يتكون المجتمع وهو المصلحة. يقول ريمون آرون: "يجب أن نعرف نظام تفكير واحد عن الحق ونعرف الشرعية القائمة على المصلحة حتى نترك لكل واحد فضاءا خاصا للقرار والاختيار ولكي ترغب الأغلبية في العيش معا"[٢]. وهي نظرة تتطابق مع نظرة فلاسفة العقد في ضرورة وضع دور للدولة يكون سلبيا، يضمن لنا عدم الوقوع في الأخطاء الليبرالية القديمة أمام الحكم المطلق وعدم التعرض إلى أي مصدر قرار من الحكومة قد يعرض

---

(١).Nicolas tenzer: Philosophie Politique, P U F 2eme édition, Paris, 1994, p286.

(٢). Nicolas tenzer: O P. Cite,) P, P) (249, 250).

الشعب إلى أي نوع كان من الاستبداد، منكرين بذلك أي امتيازات سياسية أو اجتماعية. فمقياس الحكم على الدولة وعلاقة أفرادها بها إنما يقوم خارجها، لا يعتمد هذه المرة على التعاقد كما في نظرية العقد ولكن إلى الحاجة البشرية أو مصالح الأفراد ومن ثمة فمبدأ المنفعة أو سعادة الإنسان ورفاهيته هو الذي يقرر الحق في مجال السياسة وغيره من مجالات النشاط الإنساني. إذن فقد أقام النفعيون حلا علميا حسب زعمهم يقوم على معيار عادي وموضوعي ومفهوم من الجميع فأصبح معيار اللذة والسعادة في المجتمع هو معيار العدالة، فالعدالة معرّفة كحد أقصى من السعادة لذلك فاللذة أو السعادة تبرر قيود الحريات الفردية فنحن لا نرغب في أن نكون أحرار فقط لنكون أحرار ولكن لنكون سعداء، وقد مثل هذا التيار فلاسفة أهمهم كان جيرمي بنتام المنتمي إلى فلاسفة الإصلاح الراديكاليين اعتمد هذا الفيلسوف في فكره على مبدأ المنفعة الذي تطور خلال القرن الثامن عشر وأصبح الحجر الأساسي للفلسفة السياسية في بريطانيا خلال القرن التاسع عشر لذلك نبذ مبدأ الحقوق الطبيعية التي جاء به فلاسفة العقد، كونها حقوقا مبهمة غير واضحة بسبب طبيعتها الغير علمية لكنه بالموازاة لم يهمل فكرة أن للإنسان حق في التمتع بالسعادة فأولاها عناية خاصة على اعتبار أنها من حقوق الإنسان فإذا كان الإنسان تتنازعانه سيدان هما السعادة والألم يوضحان لنا ما يجب عمله فنتجنب الألم ونبحث عن السعادة فتكون نتائج أفعالنا محسوبة بمدى ما تحققه من سعادة أو ألم، وبالتالي فإن مبدأ المنفعة لدى بنتام يعني أن كل فعل يحسب أخلاقيا، مادام ينتج سعادة ففي السعادة سمو وفي الألم رذيلة، لذلك فالأخلاق تصبح مسألة حسابات لنتائج الأفعال. وعليه فإذا فشلت كل الفلسفات الأخلاقية الحدسية في أن تشير إلى أن هناك مبدءا واحدا يكون مصدر التصرفات الأخلاقية، فإن النفعية ولاسيما

بنتام قد أسسه على مبدأ أعظم قدر مـــن السعادة فأصبحت المتعة أو السعادة هي الغرض من جميع أعمال الفرد، فكلما كان الشيء في مصلحة الفـــرد ويعمل به كلما كان يتجه نحو زيادة المجموع العام للذات هذا الفرد بمعنـــى يميل إلى إنقاص المجموع الأخير لآلامه ويتجـــاوز الأمـــر حـــدود الفـــرد ليتعدى إلى المجموعة، فأي تصرف يتماشى مع مبدأ المنفعة تكون له قدرة على زيادة سعادة المجموعة أكبر بكثير من قدرتـــه علـــى إنقـــاص هـــذه السعـــادة. لذلك فالأجراء الجيد هو الإجراء الذي يتماشى مع مصلحة الفرد أو يتماشى مع مصلحة المجموعة بمعنى الإجراء الذي يكون له قدرة علـــى زيادة السعادة في مقابل انتقاص الألم.

فهو مبدأ يحمي واقـــع الشعب من مخـــاطر مـــن يريـــدون إقامـــة سعـــادتهم كقلة محدودة العدد على حساب غالبية الشعب كما يحميه مـــن الموظفين الرسميين الذين يريدون الدفاع عن امتيازاتهم وتحكمهم بالنـــاس باستغلالهم وابتزاز الأموال. وحين تختص النفعية بالمجموعـــة تصـــبح قاعـــدة سياسيـــة تبحث من خلالها تلك المجموعة عن سعادتها القصوى وبالقياس على هذا ستنحصر وظيفة الحكومة في نشر السعادة بين أغلبية الشعب لا بين مجموعة بذاتها والسعي لتحقيق توافق سعادة الفرد وسعادة المجموعة. لهذا نبه بنتام إلى أن دور الدولة هو الســـعي إلـــى اســـتمرار انسجام المصالح والمطالبة بحريات الأفراد في السعي وراء تحقيق لذاتها دون خوف من إلحاق الضرر بالجماعة نظرا لوجود انسجام تلقائي بـــين المصالح الفردية يجعلها جميعا تلتقي حول تحقيق حياة اجتماعيـــة أكثـــر سعـــادة، لذلك سيربط بنتام ومن ورائه الموقف النفعـــي تـــدخل الدولـــة بضمانها لاستمرار الانسجام الضروري في المجتمع فهو قد أضفى علـــى الحرية الطابع العملي بعيدا عن أي تجريد يبعدها عن الواقع فاتســـمت

بطابع اجتماعي اقترن فيه السعي وراء اللذة بمحبة الآخرين. ولكن ونظرا للظروف التي عاشتها إنجلترا في تلك الفترة فإننا نجد انعكاس ذلك واضحا وسلبيا على الفرد والمجتمع كاستغلال العامل لساعات طويلة مقابل أجر زهيد وتشغيل النساء والأطفال وبالتالي بدأت الليبرالية النفعية تفكر في تجديد نظرتها السابقة بتسليط الضوء على معاني المساواة الاجتماعية هذه المرة. تبنى هذا جون سيتوارت مل ضمن ليبرالية وصفت بأنها تجديدية اهتمت أكثر بالجانب الكيفي للسعادة بعد أن عالجه بنتام كميا، أخرج بها مل نفعية بنتام من الأنانية الفطرية المتطرفة نحو الغيرية فرغم أن مل ذهب الى أن إطلاق حرية الأفراد أفضل من تقييدها إلا أنه صاغ ما يقيدها وهو إلحاق الضرر بالغير وتحقيق أكبر قدر من المنفعة، وهو بهذا يغلب مصلحة الجماعة على مصلحة الفرد ويجعلها هي الغاية التي يسعى إليها "إذن فلا مفر من تقييد حرية الفرد خاصة بعد تعقد المجتمع وتزايد أعباء الدولة بارتقاء الصناعة فالمجتمع الصناعي يستوجب تدخل الدولة في مجالات عدة كالاقتصاد والإنتاج"[(١)].

فمل يلح على ضرورة تقييد حرية الأفراد إذا كان ذلك الإفراط في الحرية يسبب ألما للآخرين وهو بهذا حاول أن يلطّف من حدة الفردانية المطلقة التي كانت تسود النظام الرأسمالي لكنه من جهة أخرى يقر بحرية الفرد في مجالات أخرى، فكما كان للمجتمع تضييق على حرية الأفراد في سبيل تحقيق رفاهية المجتمع كان لزاما أي يكون هناك تقييد للسيطرة الاجتماعية"، فالمجتمع كثيرا ما يميل إلى فرض آرائه على الأفراد

---

(١). حسين فوزي النجار: عن الحرية، في سلسلة تراث الإنسانية جـ٧، المؤسسة المصرية العامة للتأليف والترجمة والطباعة والنشر، (ت، ت)، ص٤٨٣.

بطريقة استبدادية وبذلك يكون الاستبداد الاجتماعي حجر عثرة في سبيل تحقيق حريـــة الفرد وتقدمه"[١].

لذلك فهناك حريات لا يجوز للمجتمع والقـانون انتهاكهـا وهـي الحريات المدنية التي يتمتع بها الإنسان بوصفه عضوا في المجتمع والتي تتجلى أساسا في الحريات الشخصـية كحريـة العقيـدة حريـة الـرأي والصحـافة، إضافة إلى حرية العمل والتجـارة والصـناعة الموسـومة بالحريات الاقتصادية والاجتماعية.

رابعًا: الليبرالية الاقتصادية أو موت الدولة

امتدادا لما تقدم نجد أن مطلب الحريـة سـيقترن بالاقتصـاد، لأن الليبرالية كما طالبت بالتحرر النظري اشتملت علـى التحـرر العملـي للإنسان بالازدهار الاقتصادي الذي يحدث نتيجة تحرير الإنتاج وحركـة التبـادل الواسعة "الليبرالية هي موجة الانفجار المتسارعة بين شـروط الانفتاح الاقتصادي القديمة والشبكات التجارية"[٢]. لـذلك نتسـاءل عـن القاعدة النظرية التي قامت عليها الليبرالية الاقتصادية؟. أو الايـديولوجيا التي بررتها؟

لقد تم الاهتمام بالاقتصاد في الفكر النفعي الذي وجـد تربـة خصبة في إنجلترا فهذه الأخيرة لم تخضع للنظام الملكي المطلق وارتـبط التغيير الاجتماعي فيها بالانقلابات الاقتصادية التي كانت مسرحا للعديـد من المبادرات والمشاريع الفردية التي وجدت في المذهب النفعي السـلاح القادر على تفسير هذا التغيير الاجتماعي "لقد أدت الحركة النفعية مع آدم

---

(١). زكريا إبراهيم: مشكلة الحرية ط١، دار مصر للطباعة، ١٩٥٧، ص٢٥٧.

(٢). Nicolas tenzer:O P. Cite, P258.

سميث ودافيد ريكاردو إلى نشوء علم وهـو النظرية الاقتصادية، ويبـدو رسوخ الاقتصاد في التراث النفعي وكأنه يقينا تاريخيا"[١].

لقد ظهر عجز واضح عن تفهم الظاهرات الاجتماعية في وضـع انفصل فيه النظام الاقتصادي عن النظام السياسي بل في كل مجال يكون فيه النظام السياسي تابعا للنظام الاقتصادي، فأصـبحت الدولـة الحديثـة مؤسسة لتبادلات السوق الحرة، ونتيجة لهذا تولد فـي المجتمـع المـدني ميدان يسلم بالمنفعة كدافع وحيد لحركة الناشـطين فـي السـوق وهـم المقاولون المتنافسون الذين يأخذون قراراتهم وفق قواعد المنافسة والبحث عن الربح.

"فالسوق بكسب علاوة عن وظيفة توجيهية وظيفة إيديولوجيـة"[٢].

والحركة في السوق تنتظم ذاتيا، لذلك ستطلب علاوة عن النجاح والـربح الليبراليين، التوافق مع الأخلاق البروتستانتية إنها إذن معـالم الليبراليـة الاقتصادية التي اقترن فيها مفهوم الحرية والتفوق الأخلاقي مع النجـاح والربح المادي كما يبين ماكس فيبر في ربطـه الأخـلاق البروتسـتانتية بالرأسمالية، والمبادرة الفردية، لذلك ستعارض هذه الليبرالية تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية لضمان حرية السـعي وراء المصـلحة بوصـفها المحرك الأساسي للتفوق الفردي والأخلاق ومظهرا من مظاهره فالإيمان بالحرية يرتبط بالإيمان بوجود نظام طبيعي مستقل عـن إرادة الأفـراد، ومن هنا أطلق على المذهب الاقتصادي الـذي أرسى أسـس الليبراليـة

---

(١). Raymon Boudon et Fromcois Bourricond: Dictionrraire Critique de la Sociologie, deuxieme édition, Presses unuoersitaire de France, Paris, 1986, (p, p) (٦٥٢,633).

(٢). Jurgen Hàber Masse:Raison et légitimité (Problémes de légitimation dans le lapitalisme avancé) Traduit de allemand Par Jean la lostre Payot, Paris, 1978, P44.

الاقتصادية اسم المذهب الطبيعي الذي حاول أصحابه أن يبينوا كيف تعمل المبادئ الاقتصادية والأخلاقية الطبيعية عادة في نظام رأسمالي، وتلخص شعار هذا المذهب في العبارة الشهيرة التي تقول (دعه يعمل دعه يمر) تعبيرا عن الإيمان بوجود نظام طبيعي، ويعد العالم الاقتصادي البريطاني آدم سميث من كبار هذا المذهب.

لقد أراد آدم سميث أن يدخل النظام على الفوضى ويجعل مبادئ الحصول على الثروة واضحة وفي ذلك كتب يقول "أن كل إنسان بالطبيعة أولا وأساسا مزكى برعاية لنفسه"[(١)]. وأنه وهو يرعى حاجياته إنما يقاد (بيد خفية) سوف توجهه الى أحد الأهداف التي لم تكن في نيته، فهذه الأعمال التلقائية التي يسعى كل واحد لتحقيقها باعتبارها شخصية تنتظم بفعل قدرة ما نحو تحقيق المصلحة العامة" إن الناس يقدمون للمجتمع عن طريق النظام البسيط للحرية الطبيعية خيرا أكثر مما يديرونه عن وعي لصالحه، فهناك تحت بناء العالم يلبث التعاطف الذي يجبر على أن يتضمن صالح الآخرين صالح الفرد ذاته"[(٢)]. لذلك يعلن سميث أن تلاقي المصالح الخاصة يتحول لفائدة المصلحة العامة و تجاوز التصرفات الأنانية تولد غيرية لا إرادية، فبتخفيضه للأسعار ولكي يجتذب زبائن منافسه يعتقد التاجر أنه يخدم مصالحه أما في الواقع فهو يخدم مصلحة المستهلك أيضا لأن منافسه سيفعل الشيء نفسه وهنا يكمن العدل عند سميث فهو مغروس في طبيعة الناس، لذلك فالأمر لا يتعلق

---

(١). عن محمد عبد المعز نصر: النظريات والنظم السياسية، دار النهضة العربية، بيروت، لبنان، ١٩٧٢، ص٢١٦.

(٢). المرجع السابق، ص٢١٧.

بتنظيم للعدالة على نموذج المساواة، لأننا هنا ومع احترامنا للطبيعة البشرية سنحترم قوانين أخلاقية تحث على إطلاق العنان للدافع الشخصي لدى كل فرد يسعى وراء مصلحته الخاصة وبالتالي جانب التعددية في المجتمع لاسيما مع ظهور معطيات اقتصادية تدعم المطالب الفردية خاصة مع النهضة الاقتصادية وتقسيم العمل، لذلك كان السعي وراء المصلحة الخاصة شرطا لنمو الحياة الاقتصادية وعاملا من عوامل توازنها وعليه واعتبارا لما تقدم فقد فهم الاقتصاديون التنافس الاجتماعي على أنه الحقيقة الجوهرية الأولى وسحبوا عن الدولة أية غاية كلية مبررين وجودها بما تقدمه للأفراد من خدمات فهي لا تستطيع التدخل في أي تنظيم طبيعي يمس الحياة الاجتماعية مثل رأس المال والملكية. وقد تضمن كل هذا رفض لأي تنظير متعال عن الحياة الاجتماعية فاستغنوا عن أي جدال سياسي نظري لا صلة له بالواقع.

فرغم قوة الرفض السياسي الذي عبرت عنه الثورة الاشتراكية العالمية، والدعوة إلى تدخل الدولة للتغيير الجذري في العلاقات الاجتماعية وفرض العدالة والمساواة الفعلية بين الناس، أو الدعوة إلى استعادة الدولة لدورها الجوهري في تحقيق المجتمع المتكافئ والمتجانس الخالي من الهيمنة الطبقية والاستغلال، وأمام الثورات الاجتماعية التي تفرعت عنها داخل المجتمعات الليبرالية نفسها وانتشارها وسط الطبقات الضعيفة التي عبرت عنها البروليتاريا، فإن الرد من جانب المذهب الليبرالي سيطالب بتحديد أكبر لدور الدولة والدفاع عن مبدأ المنافسة وحرية العمل والتبادل الحر، لذلك سيكون القاسم المشترك بينها وبين الليبرالية الكلاسيكية هو تضييق لدور الدولة اتجاه الحريات ويعد هايك أهم فلاسفة هذا التيار، فقد كانت فلسفته امتدادا للمذهب الطبيعي لآدم

سميث لذلك فهو يعارض أن يكون القانون صنعا إنسانيا ويرى بأنـــه ينبع من صميم الأشياء فالذي يعبر عن القانون ويترجمه هـــو الســـوق لـــذلك سيرفض أي فكرة بنائيـــة تحاول أن تبني المجتمع وفق أهـــداف تحـــدد الخير الإنساني العام، وتعيد بناء النظام الاجتماعي وفق غايـــات ذاتيـــة، ويرى أنهـــا فكرة ساذجة تصور نظاما شاملا وخياليا للمعطيات الواقعية تفرض من خارج الحياة الاقتصادية، لذلك يجب أن ننطلق مـــن أن هـــذا الفكر غير موجود قبليا فكيف نريد أن نخلق عالما كليا نحن مـــن نضـــع قوانينه.

"لا أحد يستطيع ادعاء القدرة على ملاحظة هذا الكل والإحاطة بـــه من الخارج لأننا جزء منه فقط... وبالتالي لا نكون عنه إلا تصورا جزئيا فالنزعة البائية تفرض على الكل الاجتماعي نظاما كليـــا خياليـــا مليئـــا بالأوهـــــام لأنه يتكون انطلاقا من تصور الجزء"[1].

فـــأي عقل إنساني هذا قادر على بناء إيـــديولوجيا تـــنظم العـــالم (اقتصاديًا، اجتماعيًا، سياسيًا) بنظرة تكون متناسقة ومقبولة في آن واحد. فإعادة بناء النظام الاجتماعي بالرجوع إلى أهداف يحددها الخير الإنساني العام هو خيال حسب هايك لأنه يفترض معرفة شاملة بالسياق الاجتماعي، ولا أحد يستطيع ادعاء امتلاكه لهذه القدرة. لذلك فقد تحول انتباهـــه إلى إعادة صياغة مبادئ الليبرالية الكلاسيكية عن طريق تصور قانون يخرج من المجتمع ذاته، وذلك استنادا إلى القانون المعرفي الذي يقر أن المعرفة اكتسبت عبر المحاولة والخطأ الطويلتين، فهي مزيج بين العادة والتطور ليطبقه على السوق، فالسوق هو الوحيد القادر على الربط بـــين الأفـــراد

---

(١). Alain Renaut: Penser La justice, collection-savoir et faire-, dioti3, 1998, p164.

وبفعالية كبيرة، فهو أحسن خالق للترتيب الاقتصادي ثم الاجتماعي والسياسي لذلك جاء تحليله على شكل نظرية في الإعلام مضمونها أنه من خلال احتكاك ومنافسة الشركاء الاقتصاديون يتنامى الوعي بديناميكية السوق"، هنا ينتج نظام تبادلي معلوماتي متواصل يتحقق بفضله أهداف المنتج مع حاجات المشتري وتسمح بنمو متواصل للفوائد والفرص للجميع وتعطي لهم مجالا لتحقيق آفاقهم"[1]. وعليه وامتدادا الليبرالية الكلاسيكية نجد هايك يعارض أي تدخل للدولة باسم تحقيق العدالة الاجتماعية ويكون دور الدولة بإطارها السياسي يتلخص في ضرورة (خلق مجتمع الحق) بأن تعطي الفرصة لخلق إطار قانوني لممارسة العرض والطلب للجميع، فالأمر يتعلق بحماية الحريات الفردية والعدالة تتلخص في ضمان حق كل فرد في نفس الحريات دون أن يصل الأمر إلى حد تكوين تصور كلي عن مفهوم العدالة الاجتماعية، لذلك سوف يتكون لدينا فصل بين مفهوم العدل عن العدالة الاجتماعية، أي فصل بين الحقوق - الحريات عن الحقوق- الالتزامات فهو إغراق في الليبرالية وفي مفهوم تحقيق الحرية قادنا إلى الحريانية (Libertanianisme) وهو فهم أسس على نظام السوق.

تقيما لما نقدم هل كان الاهتمام بالجانب الاقتصادي انطلاقا من المذهب الفردي الذي جسده النظام الرأسمالي قد حقق فعلا الليبرالية المنشودة؟. وهل الاهتمام بالجانب الواقعي كما زعمت هذه النظرية بتسليط الضوء على جوانبه الاجتماعية قد مكن من تحقيق حرية الأفراد، ورفاهيتهم، ونشر العدل بينهم؟. تشير كل النتائج إلى تطور هام في

---

(١).ibid, p167.

ميدان الإنتاج، فلم تعرف البشرية وفرة بهذا القدر ولم تعرف تقدم نحو كل ما هو جديد ومتطور في الوسائل والتقنيات بهذا الشكل، وتوسيع في الأسواق تحدي كل الحواجز، وإنتاج ضخم وسلع على كل المستويات. لقد تأكدت التعددية التي عبرت عن الاختلاف في المطالب والطموحات الفردية كشكل الليبرالية التي بشروا بها، كل هذا التقدم قد ساهم في تخفيض الأسعار مما سمح برفع مستوى المعيشة وتقدم نحو الرفاهية البشرية أصبحا واضحين فهو سعي نحو مجتمع تحكمه قوانين أخلاقية تضفي المطلب العقلاني الذي ألغى تلك الذاتية المشكوك في نتائجها الاعتباطية مما ساهم في رسوخ الحقوق الاقتصادية، والاجتماعية، ولكن هل هذه كل الحقيقة؟.

لقد طالب المذهب الطبيعي الحر بحرية مطلقة تفرضها الطبيعة للأفراد في تحقيق أرباحها، فالانسجام الطبيعي بين الأنانيات تفرض غيرية تلقائية. لكننا نجد أن هذه الصورة سوف تتخذ منحى آخر يتجه نحو مجتمع يضم أفراد مجردين وليس مجتمع أشخاص، فعندما يتخذ الملايين من الأفراد قرارات مستقلة في عملية الإنتاج على أساس من تقريراتهم الخاصة فإن النتيجة تكون مدمرة نظرا للدورات التجارية التي تنشر الاضطراب في اقتصاد البلد كله فتغير الخريطة الاقتصادية ومعها السياسة، ثم إن هذه الحرية في السعي وراء المصلحة التي تعني تنمية الممتلكات والأرباح الشخصية قد أعطت الفرصة للشريحة المالكة لمضاعفة أرباحها والتقدم في هذا المعنى الذي تحول معه مفهوم التنافس الذي يؤدي الى رفع مستوى كل الأطراف إلى معنى آخر يشمل معنى إقصاء للأضعف والبقاء للأقوى" هذه الحرية في إنماء المقتنيات هي أساس الرأسمالية التي تخلصت من مراقبة سلطة الدولة والأخلاق

المسيحية التي كانت تطالب باختزال العائدات، فالدولة لم تكن تسمح لهم بالقرارات التي تضخم مصالحهم"[١].

وعلى ذلك فان حرية الرأسماليين في تضخيم أرباحهم واستثماراتهم قد ولدّ مع حياد الدولة جوا قتلت فيه الفوضى كل معاني المنافسة مما عزز الاحتكار، "الاقتصاد الرأسمالي القائم على المنافسة الحرة وبغض النظر عن ميله الكامن نحو الاحتكار الفردي أو احتكار القة فهو يتجه إلى تكديس رأس المال في أيدي شريحة من المجتمع مما يمنحها قوة اقتصادية في مواجهة بقية المجتمع"[٢]. وعليه فتركيز الأموال في يد رؤساء المؤسسات الاقتصادية الكبرى سوف يخّول لهم احتلال أماكن دون أن ينتخبهم أحد، فيصلون إلى ذلك بنفوذ أموالهم. ويصبح النظام السياسي ممارسا تحت سيطرتهم، حيث يحددون توزيعا للعائد الوطني ويتحكمون في الدولة والمجتمع من خلاله، ثم إن انفصال العمل عن رأس المال قد أثر في العمل كقوة تعبر عن الأفراد أسوأ تأثير، إذ هبط بقيمته إلى مرتبة مجرد قوة عاملة يمكن أن تباع وتشترى، لذلك فإن دخول الأفراد لن يتناسب إطلاقا مع ما يبذلونه من الجهد وما يتمتعون به من المهارة، فالسوق سوف يجزي الملاك على الملكية جنبا إلى جنب مع الجهد "إن الإخفاق الأخلاقي الأعمق للرأسمالية يتجاوز ما يحصل عليه الملاك من فائض القيمة ويتمثل أساسا في عدم كفاية الفرضية التي يبنى

---

(١) .Raveendra –N.Batria:La chute du capitalisme et du communisme,Traduction Francine Arditi, révision philosophique de laverge,France,1982,p24.

(٢). انطوني دي كريسبني وكينث مينوج: من فلاسفة السياسة في القرن العشرين، ترجمة نصار عبد الله، دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر، إسكندرية،١٩٩٢، ص٢٧.

عليها النظام والمتمثلة في التملك الفردي ذاته"[1]. فالغلبة هو السعي وراء تكديس الأموال وخدمت طبقة دون سواها إذن وهذا بدوره خلق جوا اجتماعيا غاية في التمزق، وفردانية مصابة في إنسانيتها فكل العلاقات ما بين الأشخاص تمر الآن بالنقود كل شيء يشترى ويدفع ثمنه.

فالفردانية التي جاءت كل الفلسفة الليبرالية لحمايتها سوف تهان لاسيما بعد انقسام المجتمع انقساما واضحا إلى طبقتين الأغنياء جدا، والفقراء جدا. وبتزكية من الدولة، فالبورجوازية حطمت دون رأفة العلاقات الإقطاعية المزيفة التي ربطت الإنسان بسادته ولم تبق على صلة بين الإنسان والإنسان سوى الصلات القائمة على المصلحة والدفع نقدا. ثم إن هذه الهيمنة الاقتصادية كما سبق ذكره كان لها انعكاس سياسي، فأولئك الذين جمعوا الثروة بدؤوا يديرون الدولة، فأصبحت هذه الأخيرة راعية لمصالحهم، ورجعنا بالتالي إلى الوراء بعد قناعتنا في دحض نهائي لأي نوع من الاستبداد كان وخاصة السياسي. إنها إذن رحلة سوف لن نجني ثمارها فلن نحقق معنى الليبرالية السياسية التي قامت الثورة البورجوازية لأجلها، لذلك نقول أن الانغماس فيما وصفوه بالواقعي قد أضر الواقع جدا ثم انه لم يحسن تفسيره ولم تعالج مطالبه فالفضاء المفتوح قد قضى وحطم معنى التنافس الاقتصادي، وعليه فالنقد الأوضح لليبرالية الاقتصادية متلما جسدها آدم سميث ومن بعده هايك هو أن هذا المجتمع الاقتصادي لا يظهر ديمقراطيا لأنه لا يقوم مبدأ التشاور أو التداول الذي يؤسس عليه النظام الديمقراطي، فالليبرالية الاقتصادية مسلمة لقوى السوق قد جاوزت الليبرالية السياسية والحكم

---

(١) المرجع نفسه، ص٢٧١.

أصبح لا يعتمد من منتخبين فأين إذن حق الأغلبية؟. وأين فعالية المضامين السياسية التي جاءت بها إعلانات حقوق الإنسان المختلفة؟

فالفرد المتحرر من قيود الروابط الاقتصادية، والسياسية قد لعب دورا فعالا كما رأينا في هذا النظام الجديد ولكنه في ذات الوقت قد تحرر من تلك الروابط التي اعتادت أن تمنحه الأمان والشعور بالانتماء "لان المصالح الاقتصادية ثانوية بالنسبة للعمل الحقيقي للحياة الذي هو الخلاص، وأن السلوك الاقتصادي هو جانب واحد من السلوك الشخصي الذي نعتمد عليه كما تعتمد الجوانب الأخرى قواعد الأخلاقيات"(١). لقد كفت الحياة عن أن تعاش في عالم مغلق مركزه الإنسان، لقد أصبح هذا العالم غير محدود وفي الوقت نفسه يقوم بعملية تهديد لأنه فقد مكانه الثابت والنتيجة هي الشك فيما يتعلق بنفسه وغرضه في الحياة، انه مهدد برأس المال والسوق وعلاقته برفاقه هي علاقة اغتراب لأنه يحمل بذور المنافسة فهو حر أي انه وحيد منعزل "فالحرية الجديدة مقضي عليها أن تخلق شعورا عميقا بالزعزعة والعجز والشك والوحدة والقلق ويجب رفع هذه المشاعر إذا أراد الفرد أن يؤدي عمله بنجاح"(٢).

فالليبرالية الاقتصادية يمكن ان تختزل أمام هذا التركيز على المظهر الاقتصادي وفي الحالتين منبع اللاتوازن يأتي من تصور جزئي للحرية إذن فالنقد الموجه لليبرالية السياسية قد أعيد تبنيه مع الليبرالية الاقتصادية ومخطط لوك الذي سبق قد تم تحطيمه لأنه مؤسس بالسياسة قد أعيد بناؤه مؤسسا بالاقتصاد "وعند لوك عالم الملكيات سوف يصبح

---

(١). اريك فروم، مرجع سابق، ص٥٠.

(٢). المرجع نفسه، ص٥٨.

مؤسس السياسة بينما عند سميث هو ليس في حاجة لذلك لأنه يجد عفويا قاعدته في ذاته-وفي كلمة- ما فكر فيه لوك في كتاب العقد الاجتماعي قد فكر فيه سميث في السوق"[١].

كما أننا نجد أن البديل الذي قدمته الليبرالية الجديدة باعتبارها الموقف المقابل للماركسية ضد النزعة البنائية يظهر أنها سلكت مسلك الماركسية لأنه سيتسم بالتاريخانية بمعنى أن التقدم الاجتماعي نابع من داخل حركة التاريخ، ونظام السوق وسيره الطبيعي موافق لمنطق التاريخ لذلك فمشروعه قائم على الإيمان بالتاريخ والمستقبل، وبالتالي موقف ذهني تجاوزه التاريخ تبنته من قبل الماركسية فهي لا تختلف عنها عندما تكرس إيديولوجيا ترجع التقدم إلى الحقل الاقتصادي، ولا تختلف عنها في جعلها السياسة عاجزة أمام الثقل الاقتصادي"هنا تلتقي الماركسية في جعل السياسة مجرد مرآة عاكسة للاقتصاد وقوانينه الطبيعية، ألا يمكن القول أن الليبرالية الجديدة كفلسفة هي فلسفة موت الدولة بتقليص دورها إلى أقصى حد واعتبارها شأنا ثانويا بالنسبة للسوق"[٢].

إذن فالسياسة بالنسبة إلى هذا الموقف المتطرف الذي يعكس الفكر الغربي المعاصر قد أصبحت مجالا تابعا للمجال الاقتصادي فيه حدودها تتشكل حسب مطالب السوق وقواه الاحتكارية، التي أعلنت صراحة عن وجوب تجاوز فلسفة عاجزة أصبح الواقع لا يتسع لها؟

---

(١).Nicolas Tenzer:op.ct, p261.
(٢). Alain renaut: op.ct,p164.